شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

تصريح ينقصه الوضوح

ثمّ ماذا؟ وماذا بعد؟ وما معنى هذا؟.. هذه أسئلة تتقافز في الرأس إذ نقرأ التصريح الذي أدلى به نائب محافظ بغداد محمد الشمري بشأن المساومات التي تتعرض لها الشركات الاستثمارية من مسؤولين كبار في الدولة، مما يعرقل عملية الاستثمار المطلوبة بإلحاح لإعادة الإعمار وإعادة الحياة إلى شعب يتعرّض للإبادة منذ نصف قرن.

السيد الشمري أبلغ "السومرية نيوز" بأن شركات تركية "شكت من وجود مساومات مالية من قبل وكلاء وزارات ومدراء عامين لمنح المشاريع الاستثمارية إليهم"، متهماً بعض كبار موظفي دوائر الدولة بـ"الفساد وعرقلة المشاريع الاستثمارية التي تُمنح للمستثمرين"، وزاد على ذلك بالقول إن "أكثر من ٥٠ بالمئة من المشاريع الاستثمارية في بغداد مُعطلة بسبب الفساد الموجود في دوائر الدولة، إضافة إلى التجاوزات الحاصلة على الأراضي المقررة للاستثمار من قبل الأحزاب السياسية والمواطنين".

نائب محافظ بغداد لم يأت بجديد، فما قاله يعرفه حتى بسطاء الناس، والشكوى لا تنحصر في "بعض" الشركات التركية، بل تشمل الكثير من شركات الاستثمار الوطنية والأجنبية، ولذا لم يكن من المفهوم القصد من هذا التصريح. انه يبدو بلا معنى لأن نائب المحافظ لم يضع النقاط على الحروف ولا الكلمات على الأسطر.

نحن جميعاً نعرف، يا سعادة نائب المحافظ، أن وكلاء وزارات ومدراء عامين يقومون بما عبته عليهم. بل إننا نعرف أكثر من هذا وأخطر من هذا .. نعرف أن وزراء ونواباً ومحافظين ورؤساء وأعضاء مجالس محافظات وأمناء وسكرتيرين في دواوين رؤساء السلطات المختلفة ونوابهم يقومون بالشيء نفسه، وهؤلاء هم الفاسدون مالياً وإدارياً الذين جعلوا من دولتنا تتربع على "عرش" الدول الأكثر فساداً في العالم مع ثلاث دول أخرى هي الصومال وبنغلاديش وميانمار، وهؤلاء هم الذين وضعوا عاصمتنا بغداد في مُقدّم العواصم الأسوأ.(جزاهم الله خير الجزاء على رفعة الرأس هذه)!

نعرف أن هؤلاء بالتعاون والتواطؤ مع أشقاء وأصدقاء وأصهار وأنسباء لهم يفرضون على الشركات الأجنبية والمحلية المستثمرة إتاوات إن لم تدفعها تخسر فرصتها في الاستثمار، وكثيراً ما تصل نسبة هذه الإتاوات إلى ٥٠ بالمئة أو أكثر من قيمة المقاولة، وإذا رفضت الشركة دفع الإتاوة فان سعيدة الحظ منها تخسر فرصة المنافسة فيما شركات أخرى يجري تلفيق تُهم في حقها ما يجعلها تحت طائلة المادة ٤ إرهاب مثلا.

نحن نعرف هذا يا سعادة نائب المحافظ، فما معنى أن تقول لنا إن وكلاء وزارات ومدراء عامين يساومون بعض الشركات التركية؟ لماذا لا تُسمّي الأشياء بأسمائها؟ لماذا لا تُقدّم ما عندك من معلومات ووثائق إلى القضاء حتى يأخذ القانون مجراه.

واضح، يا سعادة نائب المحافظ، من الجسور والأرصفة وسواها التي يستغرق العمل فيها سنوات وسنوات وتتعطل الأشغال فيها مرات ومرات أن الفساد يقف وراء تعطل هذه المشاريع الحيوية وتعثرها، مثلما يقف وراء أزمة الكهرباء ووراء تدهور التعليم والصحة والزراعة والري والصناعة ووراء تفشي البطالة واستمرار الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة.

لا تجدينا نفعاً التصريحات العمومية يا سعادة نائب المحافظ.. نريد أفعالاً تضع حداً لهذه المحنة - المهزلة الكبرى في حياتنا، وإلا فالأفضل أن توفر على نفسك سيدي الكريم مشقة الكلام... والسلام.

بغض النظر عن الملابسات التي أحاطت بقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وبرغم أنها أصبحت محل سجال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع ملاحظة أن القضاء كان يقف بين هاتين المنطقتين المتقاطعتين، فان القضية بالنسبة للمراقب هي سياسية بامتياز

هل يحفظ القضاء ماء وجه السياسيين؟

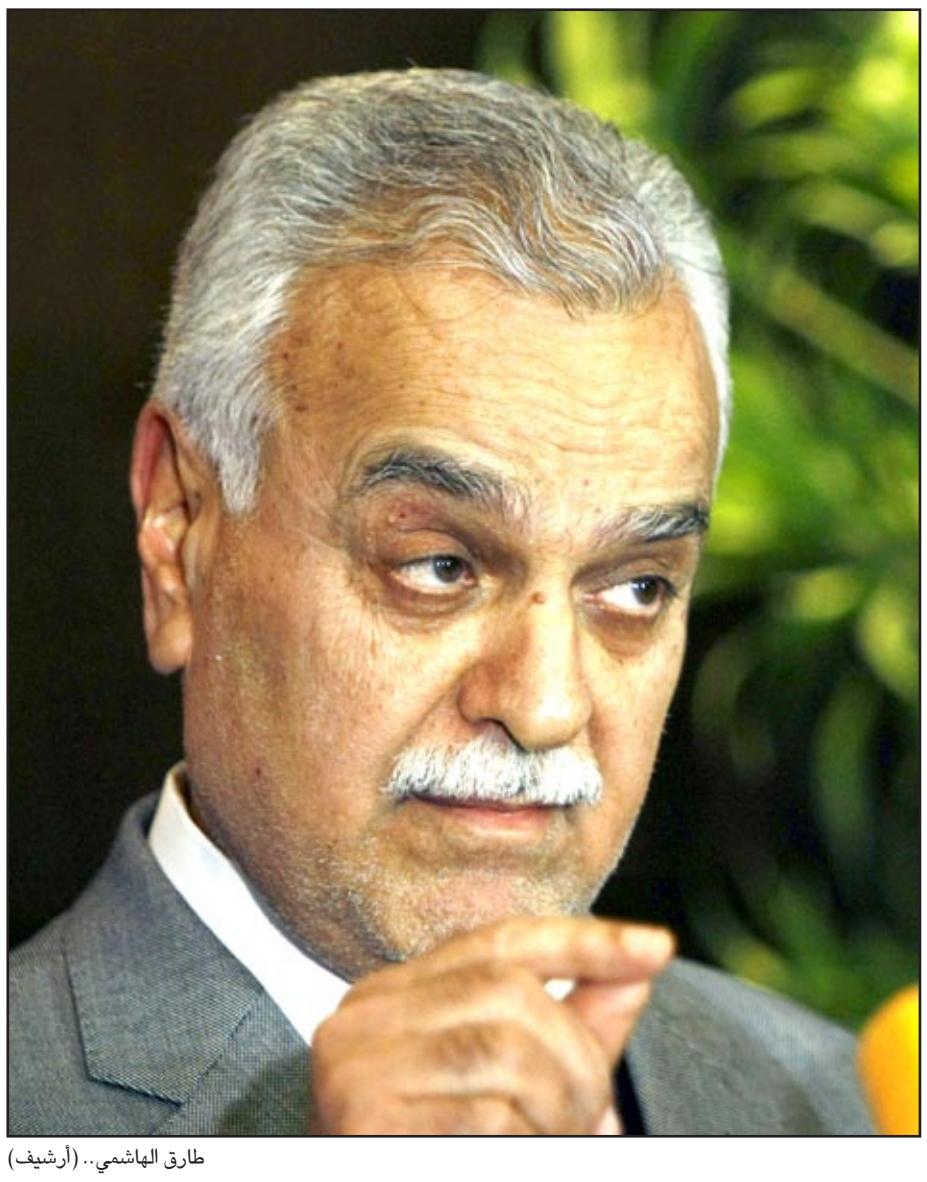

طارق الهاشمي.. (أرشيف)

□ تحليل سياسي / ماجد طوفان

وأثبتت الأيام القليلة الماضية أن المشهد السياسي وعلى رغم خطابه الصارخ من جميع الأطراف، إلا انه اثبت جمودا وركودا غير قادر على التعامل مع أي أزمة تمر بها البلاد، ومع أن الأطراف المتصارعة تمسكت بمواقفها، وصرحت في أكثر من مناسبة وغير مناسبة أنها لن تتنازل عن مواقفها، وحار (فقهاء السياسة وشيوخها) في الوصول إلى حل للازمة، لكن يوم أمس شهد مواقف جديدة كان واجهتها القضاء، إذ أعلنت الهيئة القضائية الخماسية، أن مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي صدرت بعد توثيق تحقيقات القاضي المنفرد .وقالت الهيئة في بيان لها إن "مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة الإرهاب صدرت، بعد توثيق ما دوّنه القاضي المنفرد"، وبناءً على هذا التطور قرر مجلس القضاء الأعلى إعادة التحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية الذي اجري من قبل قاض منفرد. وهذا الإجراء فتح كوة يمكن النفاذ منها لحلحلة الجمود في هذه القضية التي شغلت الرأي الشعبي على مدار الأيام الماضية، وإزاء هذا السيناريو المفاجئ هناك مجموعة من الأسئلة الملحة التي تفرض نفسها بشكل يدعو للاستغراب والريبة، أولها؛ أين كان القضاء من كل هذه الأزمة؟ وإذا كانت الإجراءات التي اتخذت بحق الهاشمي غير قانونية، لماذا لم يصرح بذلك ويقطع كل التكهنات والاتهامات التي أصبحت على كثرتها غير ذات أهمية؟

لعل المراقب يرجح أن الحل السياسي عندما أصبح مستحيلا، كان لابد من (خلق) صفقة وهي كما نعتقد جاءت بإيعاز سياسي يكون البطل فيها القضاء!! وإذا كان القضاء سيحسم الأزمة، فانه سيدفع ثمنا باهظا وذلك بفقدانه استقلاليته التي كفلها له الدستور، ولعل من المثير أن تتبدل المواقف السياسية بين ليلة وضحاها، فبينما كان القضاء مسيسا قبل يومين أصبح اليوم مستقلا عند بعض السياسيين، إذ أعرب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، عن سعادته بقرار مجلس القضاء الأعلى بإعادة التحقيق بشأن الاتهامات الموجهة إليه، وفي حين وصف عدم مباشرة القضاة الخمسة بالتحقيق الابتدائي مع ضباط حماياته المعتقلين ومصادقتهم على اعترافاتهم مباشرة بـ"الكارثة"، وأكد أن جميع الاتهامات المتعلقة به غير صحيحة ١٠٠٪.

إن الحل إذا جاء عن طريق القضاء وبرغم كل الشكوك في هذا الموقف الجديد، فأنه سيحفظ ماء وجه السياسيين الذين ورطوا أنفسهم، وشغلوا الشارع بصراعاتهم التي لا يلوح بالأفق أية نهاية لها. وكان مجلس القضاء الأعلى قد أكد، في ٢٢ من كانون الأول الحالي، أن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بريء حتى تثبت إدانته بأدلة معتبرة للأفعال التي نسبت إليه، مشيرا إلى أن الهاشمي بريء حتى تكتسب الأحكام درجة البتات من خلال مراحل الطعن المنصوص عليها في القانون. وعرضت وزارة الداخلية في الـ١٩ من كانون الأول الحالي، اعترافات بعض حمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بشأن قيامهم بأعمال عنف وصدور مذكرة اعتقال بحق الهاشمي بتهمة "الإرهاب".

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد أكد، أول من أمس، أن نائبه طارق الهاشمي موجود بضيافته وسيمثل أمام القضاء في أي وقت ومكان داخل العراق، معربا عن ثقته بقدرة القضاء على حسم هذه القضية بشكل عادل، فيما دعا الجميع إلى التعاون والتفاهم بما يحفظ الدستور.

مجلس السلم: صراع العراقية ودولة القانون يشجع على الإرهاب

□ بغداد / المدى

أنحى المجلس العراقي للسلم والتضامن باللائمة على القائمة العراقية ودولة القانون وصراعاتهما مما يتسبب في خلق البيئة المناسبة لاستمرار أعمال الإرهاب. وقال المجلس في تصريح لسكرتاريته "جاء العمل الإرهابي القذر هذه المرة في أجواء يسودها القلق وعدم الارتياح والخوف بين أوساط واسعة من المواطنين على خلفية الأزمة السياسية الخطيرة التي انزلقت إليها البلاد في الأسابيع القليلة الماضية، وفي ظل تصاعد الصراع غير المبدئي بين الكتلتين المتنفذتين في الحكم، القائمة العراقية ودولة القانون، والتنافس المحتدم بينهما على استكمال تشكيل الحكومة والتسابق وراء قسمة المغانم والنفوذ والهيمنة والتحكم بصنع القرار السياسي". يذكر أن المجلس قد دعا في الثاني والعشرين من الشهر الماضي إلى عقد لقاء وطني واعتبر المجلس انه "للخروج من المأزق الجديد فان مجلس السلم والتضامن يحدد موقفه بالوقوف إلى جانب الجو العام المرحب بالفكرة المطروحة على أجندة القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية والداعية إلى مؤتمر وطني عاجل لبدء حوار شامل بين الجميع يقود إلى عهد أو ميثاق وطني ملزم للجميع يساعد البلد على عبور أزمته الحالية الخطيرة وصياغة مبادئ وآليات مشتركة لادارة شؤون الدولة للمرحلة القادمة". دعا المجلس العراقي للسلم والتضامن القوى السياسة والوطنية عن تضامنه لعقد لقاء وطني يخرج البلاد من أزمتها الراهنة وأكد المجلس في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه أمس انه: يعبر عن تضامنه مع الأصوات الداعية لعقد لقاء وطني شامل لانتشال البلاد من أزمتها.

وتمر العملية السياسية اليوم بأخطر مراحلها جراء الصراع والاحتراب بين القوى السياسية المتنفذة في الحكم، الذي يتزامن مع تحقيق الانجاز التاريخي بانسحاب القوات الأميركية وانفتاح الفضاء السياسي العربي والدولي أمام العراق وهو يمتلك مقومات القرار السيادي من جديد.

المرأة تشترك بالمصالحة.. وفصائل جديدة ستترك السلاح

□ بغداد / المدى

قررت مستشارية المصالحة الوطنية أمس، إشراك شريحة النساء ضمن مشروع المصالحة الوطنية وعدم اقتصاره على الفصائل المسلحة، مؤكدة أن الأيام المقبلة ستشهد انضمام فصائل جديدة إلى العملية السياسية بعد خروج آخر جندي أميركي.

وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي خلال احتفالية أقيمت على المسرح الوطني ببغداد بمناسبة رحيل القوات الأميركية، إن "المصالحة في الجانب النسوي ضرورية جداً لأسباب أولها هي أن المرأة هي مديرة مدرسة البيت التي يتربى فيها الجميع وهي نصف المجتمع".

وأضاف أن "مزاولتها دور المصالحة دور مهم والشيء الثاني هو أن المرأة تعرضت لعلميات وضغوطات نفسية وعمليات أخرى حتى أن بعضهن أصبحن إرهابيات".

وشدد الخزاعي بالقول "لم يبق فصيل واحد لم ينتم إلى مشروع المصالحة الوطنية. الجميع تحدثوا معنا وأعربوا عن قبولهم وفرحتهم بالانسحاب الأميركي من البلاد".

وقال إن "الأسبوع المقبل سيشهد التحاق أعداد جديدة من الذين يحملون السلاح أو يختلفون مع الدولة في بعض التفصيلات بالعملية السياسية"، مضيفا "إذا كان الهدف رفع السلاح في وجه الأجنبي فإنه بعد رحيل القوات الأميركية لم يبق هناك مبرر لحمل السلاح، أما إذا كان الهدف رفع السلاح بوجه شريعة الدولة بالتأكيد سيخضع هؤلاء إلى سلطة القانون".

وجددت الحكومة، تأكيدها امس الاول على أن ملف الفصائل المسلحة سيغلق بصورة تامة نهاية الشهر الحالي، معتبرة ان غطاء وجود فصائل مسلحة في البلاد سيكون قد انتهى مطلع العام المقبل. وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي لوكالة كردستان للأنباء، ونشرته (المدى) أمس إن "ملف الفصائل المسلحة سيغلق نهاية الشهر الحالي بشكل نهائي"، مشيرا الى أن "ملف المصالحة الوطنية مع الفصائل المسلحة وصل الى مرحلة نهائية". وأوضح الخزاعي أن "أي فصيل مسلح بعد نهاية العام الحالي لن يسمح بوجوده في العراق خصوصا مع الانسحاب الأميركي من العراق".

وتابع أن "عمل الفصائل المسلحة قد انتفت الحاجة إليه في العراق، لذا الحكومة ستتخذ الإجراءات الرادعة بحق أي جهة تحمل السلاح من خارج المؤسسات الأمنية".

وألقت عدة فصائل سلاحها وانضمت إلى العملية السياسية لكن فصائل أخرى ترفض ذلك وتقول إن العملية السياسية "باطلة شرعا" لأنها بنيت برعاية "الاحتلال الأميركي".

وتتضمن أحد بنود الاتفاق السياسي الذي أبرم قبيل تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود وكان ممثل مستشار رئيس الوزراء احمد الأسدي قد أعلن أن كتائب من حزب الله في العراق وعصائب أهل الحق وافقوا على المصالحة والانضواء تحت راية المصالحة الوطنية والانخراط بالعملية السياسية عقب خروج القوات الأمريكية من العراق.

وقال الأسدي في مهرجان للمصالحة الوطنية في محافظة ذي قار أمس إن "مؤتمر المصالحة الوطنية الذي أول من أمس يأتي من اجل المصالحة مع الفصائل المسلحة التي رفعت شعار المقاومة ضد القوات الأمريكية".

وأكد أن "المصالحة لم تكن مع أي جهة أباحت الدم العراقي".

وكانت عصائب أهل الحق قد أعلنت أمس الأول، أنها ستطوي العملية العسكرية في حال تأكدت أن القوات الأميركية انسحبت بالكامل، مؤكدة أن مهامها ستكون الانخراط بالعملية السياسية، فيما اتهمت القوات الأميركية وجهات أخرى بالوقوف وراء تفجيرات الخميس.

الفصائل المسلحة.. (أرشيف)

الملا يشدد على استقلالية القضاء وعدم تسييسه

□ بغداد / المدى

حيدر الملا

اعتبرت القائمة العراقية أمس أن التحقيق بقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من قبل قاض منفرد دليل على تدخل وزير الداخلية وكالة نوري المالكي بعمل السلطة القضائية، مبينة أن هذا القاضي استخدم كأداة بيد المالكي لتحقيق أجندات سياسية. وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في بيان صدر، أمس وحصلت (المدى) على نسخة منه إن "القائمة طالما حذرت من محاولات تأثير نوري المالكي على القضاء وتسييسه"، مبينا أن "وزارة الداخلية تحدثت في وقت سابق إلى الرأي العام العراقي بان خمسة قضاة يحققون في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي".

وكان مجلس القضاء الأعلى قد قرر، امس الأحد، ٢٥ كانون الأول الحالي إعادة التحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي اجري من قبل قاض منفرد، فيما أعلنت الهيئة القضائية الخماسية أن مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي صدرت بعد توثيق تحقيقات القاضي المنفرد. وأضاف الملا أن "بيان مجلس القضاء الأعلى الذي صدر أمس أشار إلى أن قاضيا منفردا هو من قام بالتحقيق في قضية الهاشمي"، معتبرا ذلك "دليلا واضحا على تدخل وزير الداخلية وكالة نوري المالكي بعمل السلطة القضائية".

وتابع الملا أن "هذا القاضي المنفرد استخدم في الكثير من الملفات كأداة بيد رئيس الحكومة من اجل تحقيق أجندات سياسية له"، مؤكدا على ضرورة "استقلالية القضاء وعدم تسييسه".

وكان مجلس القضاء الأعلى قد أكد، في الـ٢٢ من كانون الأول الحالي، أن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بريء حتى تثبت إدانته بأدلة معتبرة للأفعال التي نسبت إليه، مشيرا إلى أن الهاشمي بريء حتى تكتسب الأحكام درجة البتات من خلال مراحل الطعن المنصوص عليها في القانون .وعرضت وزارة الداخلية في الـ١٩ من كانون الأول الحالي، اعترافات بعض حمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بشأن قيامهم بأعمال عنف وصدور مذكرة اعتقال بحق الهاشمي بتهمة "الإرهاب".

فيما حمل الهاشمي خلال مؤتمر صحافي عقده في أربيل، في الـ٢٠ من كانون الأول الحالي، رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية اتهامه بـ"الإرهاب"، مؤكدا أنه مستعد للمثول أمام القضاء في حال تم نقل قضيته إلى إقليم كردستان، فيما شدد على أنه لم يرتكب "عصيانا ولا خطيئة" بحق أحد. وأكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، أمس الأول السبت، ٢٤ كانون الأول الحالي أن نائبه طارق الهاشمي موجود بضيافته وسيمثل أمام القضاء في أي وقت ومكان داخل العراق، معربا عن ثقته بقدرة القضاء على حسم هذه القضية.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون